

# المرأة والقضاء

مير الكعبي

لست هنا بصدد الحديث عن إمكانية أو مشروعية عمل المرأة في القضاء، خاصة أن في فقه الإمام أبي حنيفة النعمان ما يؤكد هذا، إذ أخذ بإجازة عمل المرأة في القضاء، كما أتجه بعض الفقهاء الآخرين إلى إجازة عمل المرأة في القضاء فيما يتعلق بأحوال الأسرة. كما نشاهد ذلك في تجارب بعض الدول العربية الحديثة في توكي المرأة لمنصب القضاء في محاكم الأحداث، إذ إن فلسفة محاكمة الحدث تقتضي التقويم والإصلاح وليس العقاب. من هنا جاء تطلق أن تتولى المرأة تقرير الحكم في قضايا كتهذه، إذ هي أقرب للعقل وللرحمة في حق هؤلاء الأحداث.

ولنا أيضاً في التجارب العربية القريبة أسوة حسنة، لذا أقترح على وزارة العدل أن تدرس التجارب العربية المجاورة في عمل المرأة في القضاء كي تستقطب منها ما هو إيجابي وتستبعد السلبيات، فتكون فعلاً في صدد دراسة لتمحيص الأمر ودراسته من كافة الجوانب. مؤخراً في مصر دخلت المرأة القضاء بعد فكاك طويل في المحكمة لتقرر مصيرها. إذ لا سند قانوني يستند عليه المنع الذي يحول دون توليها لمنصب القضاء، حينما اشترط المشرع أن يكون الشخص مواطناً بغض النظر عن ذكر الجنس، كما أن المادة الأولى في كل الدساتير تساوي بين المواطنين في الحقوق. فتقدمت بالعلن القاضية حالياً (تهاني الجبالي) إذ إن لا مانع تشريعي أو شرعي أو قانونياً يحول دون ذلك سوى اعتبارات عرفية غير محددة، ولقد تكللت مسيرتها بالنجاح.

وفي نظام الحماية السعودي نجد في المادة الثالثة منه: "أن يكون سعودي الجنسية" ولم يشترط المشرع أن يكون هذا المحامي ذكراً أو أنثى، لذا لا يوجد سند قانوني يمنع حتى الآن منح الرخص وإفساح المجال لمشاركة المرأة إلى جانب الرجل في العمل القانوني. إذ إن المنع مصدره العرف الذي يركز على مبررات غير واضحة والملاح. فإذا كنا قد استندنا على العاطفة وجعلناها سبباً مانعاً لتولي المرأة القضاء، فكان الأولى أن تكون هذه الحجج قائمة في أعمال الطب والجراحة، لكن ذلك لم يمنع أن يكون لدينا مجموعة طيبة من جراحيات على مستوى عالٍ من الكفاءة والتميز في أداء العمل، فما هو الاختلاف بين الطب والقضاء؟! وما الذي يمنع المرأة السعودية حتى الآن العمل في المجال القضائي بكافة مجالاته المتنوعة؟! وماذا تقصر طموح خريجات القانون في العمل في الشركات الخاصة وتحت مسمى مستشارات لا أكثر؟

وحيثما نتحدث عن ضرورة عمل المرأة في القضاء فإننا نجد في الغالب من يدعم ذلك من باب ثانوي مكمّل لعمل القضاء وليس البدء أساساً، كالذين يرون بضرورة فتح آفاق مهنية إضافية في المحاكم وكتاب العدل ومكاتب المحاماة، من باب إيجاد قانون نسائي تنهض إليه النساء كما هو الحال مع الطب النسائي؛ وهذا قول مردود إذ لا بد أن تكون كفاءة المرأة في العمل القانوني وحاجة العمل لها ابتداءً وأساساً وليس مجرد عمل مكمّل وثانوي لضرورتها نسائية!

شيء يثير الدهشة أن تكون الدول العربية المجاورة ومنها دول الخليج واليمن والشمال والمغرب العربي والدول الإسلامية جميعاً كما دول العالم قاطبة تعترف بحق المرأة في العمل القضائي بل وتمنح لها كامل الحقوق في مهنة دون تقييد أو تعسف في حين نحن في السعودية مازالنا نرفض طرح الموضوع للنقاش العام، أو في أحسن الأحوال (تركته) على قائمة المؤامرات التي تهجم مع السنيان، قبل مدة ضجت بالغضب جامعة هارفارد بسبب تصريحات رئيس الجامعة السابق الذي ادعى فيها أنه بسبب الاختلافات الجينية بين الرجل والمرأة نادراً ما تترقى المرأة وتحصل على مناصب عليا، بينما تأتي تسمية Drew Gilpin Faust كأول رئيسة لجامعة هارفارد بعد 271 سنة خير رد على هذه التصريحات، ونحن هنا نجد من يتحدث عن الاختلافات الجينية وعلية العاطفة على عقل المرأة ويجعلها سبباً لعدم السماح لها بالعمل القانوني باختلاف أنواعه، ولم نجد من يتحدر بهذه التصريحات أو الرد عليها!

□ نقلنا عن صحيفة "الوطن" السعودية

# الاتمان المصري يرتفع بنسبة 20.5% بدون "قروض الأسهم"

قال مدير عام شركة "الشرفة للاستشارات المالية" في سلطنة عمان إبراهيم عودة أن الارتفاع الكبير في حجم الائتمان الذي أعطته بنوك السلطنة للعملاء خلال عام 2006 يرجع لأسباب متعلقة بالاستثمار والانشطة الاقتصادية المتعددة، وليس نتيجة منح قروض للائجار في الأسهم وذلك لأن البنك المركزي يحظر مثل هذه القروض. وأضاف قائلاً: إن الجزء الأكبر من حجم الائتمان الذي حقق نموًا بنسبة تجاوزت 20% في عام 2006 هو للاستثمار وللقرض الإحصائية، وإن كانت هناك تسهيلات قد أعطيت للمكتمنين في بنك صحران تصل إلى 50% في بعض الحالات، لكن هذا لا يعد قرضاً للائجار في الأسهم، إذ أنه يعطى لفترة محدودة تنتهي بنهاية مدة الائتمان.

وأكد أن أثر السوق المالية محدود جداً في حجم الائتمان، وأن عدم منح قروض للائجار في الأسهم يفسر حجم التغيرات المنخفض في السوق لكن هذا الأمر له إيجابياته وأبرزها لجم المضاربة مما يسهم في استقرار السوق.

وأشار إلى أن البنوك كانت تمنح كثيراً من التسهيلات خلال التسعينات من القرن الماضي، ولكن الأزمة التي حدثت في سوق الأسهم عامي 1997 و1998 تسببت في عمليات تسهيل كبيرة مما كان له آثاره السلبية، لذلك جاءت الضوابط التي يجري تنفيذها في الوقت الحالي. وعلى صعيد متصل، كشفت إحصاءات البنك المركزي العماني أن إجمالي الائتمان الذي أعطته البنوك التجارية بلغ بنهاية ديسمبر 2006 نحو 694.7 مليون ريال عماني (الدولار يعادل 3.8 ريال) مقارنة مع 589.4 مليون ريال في نهاية ديسمبر 2005 مسجلاً زيادة نسبتها 18.8%.

وارتفع إجمالي الودائع بنسبة 24.2% ليبلغ 672 مليون ريال مقارنة مع 541.1 مليون ريال في نهاية ديسمبر 2005. وبلغ المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع الأجل بالريال العماني للقطاع الخاص 3.94% مقارنة مع 3.2% في ديسمبر 2005. وعلى القروض للقطاع الخاص 7.04% مقارنة مع 7.21%.

وزادت السيولة المالية مع ارتفاع النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي ليصل إلى 470.9 مليون ريال مقارنة مع 382.2 مليون ريال في نهاية عام 2005 ليصل نموها بنسبة 22.7%.

وسجلت الميزانية الإجمالية الجمعية للبنوك التجارية نمواً كبيراً بلغت نسبته 26.9% ليصل إجمالي أصولها إلى 7199.5 مليون ريال، وارتفعت الأصول الإجمالية للبنوك التجارية العاملة بالسلطنة بنسبة 26.8% لتصل إلى 5666.6 مليون ريال عماني في نهاية ديسمبر 2006. وكان الرئيس التنفيذي للبنك المركزي العماني محمود بن سنجور الزيداني أعلن مؤخراً أن البنك المركزي العماني لا يقبل القروض من البنوك القائمة بالسوداء، موضحاً أنه قبل حصول العميل على القرض من البنك يقوم بالتوقيع على اتفاقية تضمن تعهده بسداد القرض وفوقه طبقاً للشروط والمواضع في الاتفاقية المذكورة، وإذا لم يبق المقرض بالسداد في المواعيد المحددة أو تأخر في السداد فإن البنك المقرض يقوم بنحري أسباب ذلك ويحاول أن يصل إلى حل لهذه المشكلة بالوسائل الودية. وذكر أن إذا تعذر الحل بالوسائل الودية لأسباب لا يقبلها البنك، يقوم البنك باستيفاء مستحقاته من خلال الضامن للقرض أو الضامن (البرهن) والوسائل القانونية مثل المحاكم إذا اقتضى الأمر ذلك، ثم يتخذ البنك قراراً بعدم منح هذا المقرض قروضاً أخرى، ريثما يتم توفيق الأوضاع وتصحيح مركزه المالي، وفي نفس الوقت يقوم البنك المقرض بإدراج اسم المقرض الذي يفشل في سداد التزاماته في القائمة التحذيرية لدى البنك المركزي العماني حتى يحذر باقي البنوك من عدم التزام المقرض بسداد التزاماته المصرفية تجاه القطاع المصرفي.

# المملكة العربية السعودية بين أمس واليوم

2-1



إن عظمة الأمم تقاس بمدى حقيقته من إنجازات ملموسة على أرض الواقع وليس بالاشعارات، وتدعي أدبيات التنظير المختلفة، المملكة العربية السعودية بحق مفردة في هذا الشأن الذي يركز على مبررات غير واضحة من الدول الحديثة. فقد قبض الله سبحانه وتعالى له قادة مخلصين من أبنائها منذ عهد المؤسس الملك عبد العزيز الذين تم على أيديهم ما تلمسه وعيشه ونعم به من استقرار ورخاء وأمان ونهضة تنموية شاملة في مناحي حياتنا الاقتصادية والاجتماعية والفكرية. وهنا بعض الجوانب التنموية الملموسة والتي تمثل النهضة الحديثة للمملكة العربية السعودية:

## التجارة:

من البيهبي أن هذا التطور والنمو الصناعي للمملكة العربية السعودية يستعكس إيجاباً على التجارة سواء تجارة الصادرات أو الواردات، فالمقارنته وأردت أصلاً الحركة التجارية في المملكة العربية السعودية لتتولى مهمة التخطيط والتنفيذ للمشروعات الزراعية والمائية وقد قامت الدولة بإنشاء السدود وحفر الآبار الارتوازية وتوزيع الأراضي على المزارعين واستصلاح الأراضي ثم جاءت وثبة الزراعة وقمة تطورها في عهد خادم الحرمين الشريفين يحفظه الله - عندما بدأت المملكة تطبيق نظرية الاكتفاء الذاتي الغذائي خاصة من القمح وبعض المحاصيل الغذائية الأخرى وأقيمت المشروعات الزراعية قيمتها لذلك وأنشئت الشركات الزراعية، وزاد الإنتاج وعم الازدهار الزراعي والغذائي الكثير من مناطق المملكة لأسعار الغلال.

## الصناعة:

أولت الصناعة القطاع الصناعي أهمية كبيرة وأسهمت إسهاماً أساسياً بشكل واضح خلال خطط التنمية الخمس الماضية، حيث ازدهر القطاع الصناعي، وأكبر دليل على ذلك التطور تصاعدي نسبة إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي حيث كان ذلك الإسهام قبيل بداية خطة التنمية الأولى 1389هـ / 1969م لا يتجاوز 2.5% فقط بينما قفزت تلك النسبة لتصل في العام 1405هـ / إلى حوالي 50.4%، وتعزى هذه القفزة في حصة النشاط الصناعي في الناتج الوطني إلى دعم الدولة لهذا القطاع، وتخصيص ذلك الدعم فيما صرفته الدولة ولا تزال من قروض داعمة للنشاط الصناعي حيث أنشأت الدولة لهذا الغرض صندوق التنمية الصناعي السعودي الذي أسهم إسهاماً أساسياً في دعم المشاريع الصناعية في القطاع الخاص، وقد ارتفع الدعم الحكومي لتلك المشاريع الصناعية من 35 مليون ريال مع نهاية فترة خطة التنمية الأولى 1395هـ / 1974م إلى 19.49 بليون ريال في

التي أذهلت المراقبين والدارسين والمتتبعين لماضي الشروق الأوسط كما أن هذه الخدمات أصبحت تضاهي مثيلاتها في الدول المتقدمة، وقد حظي القطاع الصحي برعاية الدولة واهتمامها فالت خدمات الصحية ما ناله غيرها من المرافق في المملكة من تطور وازدهار، فقد زاد عدد المستشفيات في المملكة من (47) مستشفى عام 1390هـ / 1970م إلى (175) مستشفى عام 1416هـ / 1995م، كما قفز عدد المراكز الصحية من (519) إلى (1725) مركزاً في الفترة نفسها، فيما زاد عدد الأطباء أيضاً في الفترة المشار إليها من (789) إلى (15476) طبيباً.

وتهمت الدولة حالياً بربط مستشفيات المملكة بالمستشفيات والمراكز الصحية العلمية بنسبة خاصة من الاتصالات التي يسيطر بواسطتها الأطباء السعوديون والباحثون متابعي أعقد وأرق العمليات والتعرف على أحدث التقنيات الطبية، وقد حققت مستشفيات المملكة خاصة مستشفى الملك فيصل التخصصي بالرياض والمستشفى العسكري ومستشفى الملك فهد تطوراً مذهلاً في هذا المجال، حيث أجريت بها وعلى أيدي أطباء سعوديين العديد من العمليات التي تكللت بالنجاح مثل عمليات القلب المفتوح وزراعة الكبد وغيرها من العمليات المعقدة وفي مجال الرعاية الاجتماعية تولى الدولة جل اهتمامها للفئات الاجتماعية من المجتمع السعودي المحتاجة إلى ذلك، وتقوم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في وكالة الوزارة للشؤون الاجتماعية بالدور الرئيسي في ذلك، ويشمل نشاطها رعاية ذوي الظروف الخاصة من أبناء المجتمع السعودي كالعجزة والمسنين واليتامى والمعاقين والأحداث.

## الرعاية الصحية:

تسعى الدولة جاهدة إلى توفير الرعاية الصحية مجاناً للمواطنين من خلال مستشفيات الدولة التي تتولى إدارتها وتشغيلها وزارة الصحة وبعض الهيئات العلمية كالجوامع ومراكز الأبحاث، وقد تطورت الخدمات والتجهيزات الصحية بالمملكة، وظهرت بشكل

## الزراعة والأمن الغذائي:

حظيت الزراعة بنصيب وافر من رعاية واهتمام الدولة بهذا القطاع الحيوي والإستراتيجي وإن ما تحققت في هذا المجال بعد إحدى العلامات البارزة التي تميزت بها التجربة التنموية السعودية بل بالأحرى أحد الإنجازات الخارقة

## خلال العام الماضي..

# مطار الشارقة يستقبل أكثر من 3 ملايين مسافر

سجل مطار الشارقة الدولي خلال العام الماضي ارتفاعاً في حركة الطائرات والمسافرين والشحن الجوي. وذكرت الإحصاءات الصادرة عن مطار الشارقة الدولي أن حركة المسافرين عبر المطار سجلت نمواً ملحوظاً وارتقاعاً بنسبة 36.9 بالمائة ليصل عددهم إلى ثلاثة ملايين و64 ألف مسافر مقارنة مع 237 و 237 ألف مسافر عام 2005.

وأشارت الإحصاءات إلى زيادة حركة الطائرات بنسبة 14.2 بالمائة لتصل إلى 44 ألفاً و182 رحلة منتظمة وغير منتظمة في العام الماضي مقارنة بـ 38 ألفاً و699 رحلة عام 2005. كما سجل مطار الشارقة الدولي نموًا في مجال الشحن الجوي بنسبة 12.6 بالمائة ليرتفع حجم مناوله الشحن من 105 آلاف و392 طناً عام 2005 إلى 119 ألفاً و111 طناً عام 2006 الماضي مما يؤكد على الكفاءة المتميزة التي يحتلها المطار كواحد من المطارات الدولية الرائدة في مجال الشحن والركاب.

وتقدم الدكتور غانم الهاجري مدير عام دائرة الطيران المدني وهيئة مطار الشارقة الدولي بالشكر والتقدير إلى صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة لما يولييه سموه من رعاية ودعم للمطار والتي أسهمت في تنفيذ مسؤولياته بكل ففاءة وعززت من مكانة المطار وتطوره.

كما أعرب عن شكره لسمو الشيخ سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي ولي عهد ونائب حاكم الشارقة على متابعته الإستراتيجية المطار بهدف تحقيق المزيد من الإنجازات التي تضاف إلى رصيد المطار. وأكد الهاجري أن معدلات النمو المتزايدة التي يشهدها مطار الشارقة الدولي سنويًا تؤكد مدى النجاح الذي حققته إستراتيجية المطار في استقطاب المزيد من شركات الطيران وزيادة عدد رحلاته وفتح خطوط جديدة لها إلى وجهات متنوعة وما أكد ذلك من تنفيذ مشروع توسعة المطار الجاري حالياً.

ووفق الإحصائيات حقق مطار الشارقة الدولي ارتفاعاً في حركة الطائرات المنتظمة خلال العام الماضي بنسبة 20.7 بالمائة ليرتفع عددها من 27 ألفاً و331 رحلة إلى 33 ألفاً و992 رحلة في حين بلغ عدد الرحلات غير المنتظمة في العام الماضي 11 ألفاً و190 رحلة فيما سجل شهر ديسمبر من عام 2006 أعلى حركة طائرات إجمالية بواقع أربعة آلاف و511 رحلة تلاه شهر نوفمبر بنحو أربعة آلاف و206 رحلات. وبالنسبة لحركة المسافرين حقق مطار الشارقة الدولي رقماً قياسياً جديداً في عدد المسافرين مع نهاية عام 2006 وكسر حاجز الثلاثة ملايين مسافر مع تحقيق نمو في أعداد المسافرين بنسبة 36.9 بالمائة مقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2005 وذلك بعد أن تمكن المطار من

سجل مطار الشارقة الدولي خلال العام الماضي ارتفاعاً في حركة الطائرات والمسافرين والشحن الجوي. وذكرت الإحصاءات الصادرة عن مطار الشارقة الدولي أن حركة المسافرين عبر المطار سجلت نمواً ملحوظاً وارتقاعاً بنسبة 36.9 بالمائة ليصل عددهم إلى ثلاثة ملايين و64 ألف مسافر مقارنة مع 237 و 237 ألف مسافر عام 2005.

وأشارت الإحصاءات إلى زيادة حركة الطائرات بنسبة 14.2 بالمائة لتصل إلى 44 ألفاً و182 رحلة منتظمة وغير منتظمة في العام الماضي مقارنة بـ 38 ألفاً و699 رحلة عام 2005. كما سجل مطار الشارقة الدولي نموًا في مجال الشحن الجوي بنسبة 12.6 بالمائة ليرتفع حجم مناوله الشحن من 105 آلاف و392 طناً عام 2005 إلى 119 ألفاً و111 طناً عام 2006 الماضي مما يؤكد على الكفاءة المتميزة التي يحتلها المطار كواحد من المطارات الدولية الرائدة في مجال الشحن والركاب.

وتقدم الدكتور غانم الهاجري مدير عام دائرة الطيران المدني وهيئة مطار الشارقة الدولي بالشكر والتقدير إلى صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة لما يولييه سموه من رعاية ودعم للمطار والتي أسهمت في تنفيذ مسؤولياته بكل ففاءة وعززت من مكانة المطار وتطوره.

# أخبار متفرقة

## الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي يبحث العلاقات بين المجلس وايطاليا

لروما / بنا: اجتمع الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية السيد عبد الرحمن بن حمد العطية الذي يزور ايطاليا حالياً في روما أمس مع نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الايطالي السيد ماسيمو دالما. وجرى خلال الاجتماع بحث العلاقات بين مجلس التعاون وايطاليا بوجه خاص والاتحاد الأوروبي بوجه عام لاسيما فيما يتعلق بالإسراع في الانتهاء من المفاوضات والتوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي في أسرع وقت ممكن إضافة الى التحضيرات لاجتماع المجلس الوزاري المشترك الخليجي الأوروبي في بداية مايو القادم بالرياض. كما تناول الاجتماع القضايا السياسية الراهنة في المنطقة خاصة القضية الفلسطينية والأوضاع في العراق ولبنان والصومال إضافة الى الملف النووي الإيراني.

## مرسى (خورفكان) الإماراتي يسجل زيادة 10% بعدد الحاويات

يقعد مرسى الحاويات بخورفكان زيادة تقارب 10 بالمائة بعدد الحاويات خلال شهر يناير الماضي مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي. وعزت شركة (غلغلتينر) المحدودة التي تقوم بإدارة وتشغيل مراسي الحاويات في موانئ إمارة الشارقة الزيادة الى الحاجة المتزايدة للوصول والدخول الى المراكز الرئيسية والحيوية في دولة الإمارات العربية المتحدة الأمر الذي أدى إلى ازدياد أعداد السفن التي ترسو في ميناء خورفكان الذي يتصل بمركز جمارك الحاويات في الشارقة.

## الشارقة / وام:

وقال بيتر ريتشاردن مدير عام غلغلتينر إن الزيادة في حجم السعة والاستيعاب في مرسي الحاويات خلال شهر يناير الماضي جاءت نتيجة الموقع الاستراتيجي الفريد الذي يتميز به ميناء خورفكان فضلاً عن الخدمات المقدمة والتسهيلات التي تسمح بتوزيع أسرع للحاويات إلى كل أرجاء الإمارات. وتوقع أن ترتفع نسبة الزيادة بعدد الحاويات بالمرسى خلال الفترة المقبلة خاصة بعد أن يتصل المرسي أيضاً بخدمة مباشرة هي الأولى مع أمريكا الجنوبية في مطلع شهر مارس المقبل ليبدأ معها تقديم خدمة سي إم إيه فاسكو فعلياً. ومن المقرر أن تقدم هذه الخدمة لأول خطوط بحرية تربط البرازيل بأسواق الخليج التي تشهد توسعا سريعا عن طريق شبكة سي إم إيه الشاملة في خورفكان فضلاً عما تقدمه من فرص منتظمة للمصدرين

## الأتين المقبل.. انعقاد اللقاء العلمي حول دور رأس المال الجريء في السعودية

يعد الأثنين المقبل اللقاء العلمي حول دور رأس المال الجريء في استثمار نتائج الأبحاث في المملكة العربية السعودية والذي تنظمه مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية. ويشارك فيه مختصون من داخل وخارج المملكة يهدف الى التعريف باستثمارات رأس المال الجريء في نتائج البحوث العلمية والتطوير التقني كذلك إيجاد الوعي بالعلوم والتقنية في المملكة فضلاً عن التواصل الفكري بين المستثمرين والمجتمع كما يسعى هذا اللقاء الذي ترعاه شركة سابك الى تفعيل الخطة الوطنية الشاملة لتعامه والتقنية من خلال فتح نوافذ لدعم البحث العلمي والتعرف على تجارب الدول المتقدمة ومدى إمكانية الاستفادة منها.